التأويل النحوي وإسقاطاته عند ابن الزبير الغرناطي في كتابه ملاك التأويل

أ.مهدي عزالدين شنين
أ.د.بوجملين لبوخ
جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزاعر)

Summary:

The Linguistic exegesis is considered as one of the main analysis mechanisms that leads to the obvious meaning , however , many scholars from different fields , give so much importance to this area of study , among the scholars that worked on this subject " IbnZoubirGharnati that proves this gravity in his book of "Exegesis Angel" "Malekataouil " and through this latter we can assume the value of this linguistic mechanism.Therefore ,the expression of Mlek justifies its considerable position and it was the reason that put us in such part of speech ,and because of his book , we attempted to analyze the grammar exegesis .

Key words : Exegesis , interpretation , Gharnati ,grammar,"Exegesis Angel" "Malekataouil

Résumé

L'exégèse linguistique est considéré comme l'un des principaux mécanismes d'analyse qui mèneau sens clair, cependant, de nombreux chercheurs de différentes disciplines, donnent tant d'importance à ce domaine d'étude, parmi les savants qui ont travaillé sur ce sujet "Ibn ZoubirGharnati qui prouve cette gravité dans son livre de « Ange d'exégèse » "Malek ataouil" et à travers ce dernier on peut supposer la valeur de ce mécanisme linguistique. Par conséquent, l'expression de Mlek justifie sa position considérable et c'est la raison qui nous a mis dans cette partie du discours, et à cause de son livre, nous avons tenté d'analyser l'exégèse de la grammaire

Mots clés : exégèse , interprétation , gharnati , grammaire , « Ange d'exégèse » "Malek ataouil"

الملخص:

يعتبر التأويل اللغوي من أبرز آليات التحليل التي يوصل بها إلى المعنى المستور الذي يخفيه اللفظ الفضفاض ، مما جعل كثيرا من الدارسين على اختلاف توجهاتهم العلمية ، يولونه اهتماما كبيرا شرحا وتفسيرا واستعمالا ، ومن بين هؤلاء ابن الزبير الغرناطي في كتابه ملاك التأويل ، ومن عنوان هذا المؤلف نرى قيمة هذا المصطلح حيث أضاف إليك لفظ الملاك الذي يوحي بمكانة هذه الآلية اللغوية الأمر الذي جعلنا نخصه بهذا المقال الذي حاولنا من خلاله مناقشة التأويل النحوي خاصة عنده ونرى إسقاطاته في كتابه ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في المتشابه اللفظ من آي التنزيل.الكلمات المفتاحية: التأويل التفسير ، النحو ، الغرناطي ، ملاك التأويل.

تقديـــــــم:

يعد التأويل من أبرز المسائل التي اعتنى بها علماء الأمة ، ذلك أن له ارتباطا وثيقا بفهم بعض نصوص القرآن فغدا بذلك علما من أبرز علوم القرآن ، وقد اهتم به علماء الإسلام من فقهـــاء وأصـــوليين ، ومتكلمـــين ، وفلاســـفة ولغويين، وقد تبيّنت قيمة هذا الإجراء اللغوي من خلال حضوره الضروري والكبير في أغلب التحليلات الخطابية ذلك أن من شأنه إيجاد الحلول لما أشكل على العقل استيعاب غوامضه سواء تعلق الأمر باللفظ أوالحـــدث أو الرمـــز ، لأن العقل البشري دائم الفكر والبحث والكشف عن أسرار الكون ونواميسه المحيطة به ، وقد حمل هـــذا المصـــطلح وفـــق دلالتين ، واحدة لغوية، والأخرى اصطلاحية(1)، ونظر لحضور المصطلح أو هذه الأداة –كما أشـــرنا– فـــي أغلـــب المسائل التي تحتاج إلى توضيح ، فقد اعتنى به جلة من العلماء ، وراحوا يحللونه ويبسطون مفهومه للناس ، ومن بين هؤلاء الجلة ابن الزبير الغرناطي في كتابه ملاك التأويل، والجدير بالذكر أن هناك مـــن العلمـــاء مـــن رأى تعريـــف المصطلح بالتفسير ، ومنهم من رأى التفريق بينهما ، وشدد في ذلك بأن رأى أن من لم يفرق بينهما هو بعيد عن علـــم القرآن ، وذلك كابن حبيب النيسابوري(2) ، و إن شاء الله سنحاول عرض بعض هذه الأراء في ما سيأتي:

التأويل لغة:

قال ابن منظور في اللسان:«وَأَوّلَ الكَلامَ وتَأَوّلَه: دَبَّرَهُ وَقَدَّرَه ، وَأَوّلَهُ وَتَأَوّلَهُ: فَسَّرَه»(3)
وقال الآمدي في الإحكام::«وأما التأويل ؛ ففي اللغة مأخوذ من آل يؤول ؛ أي: رجع ، ومنه قوله تعالى﴿ابتغاء ابْتِغَـــاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ (4) أي: ما يؤول إليه ، ومنه يقال: تأول فلان الآية الفلانية ؛ أي: نظر إلى ما يؤول إليه معناها»(5)
والتأويل في الفرنسية Herméneutique مشتقة مـــن الإغريقيـــة hermeneutik و hermeneuein و hermeneus والتي تعني التأويل(6)

الفرق بين التأويل والتفسير:

لقد اختلفت مواقف العلماء في هذه المسألة بين من يرى الفرق بين المصطلحين ، وبين من يرى الترادف بينهما ففي حين تذهب طائفة منهم إلى أنهما بمعنى ، تذهب أخرى إلى التفريق بينهما في الحين نفسه(7)
يقول القرطبي في أحد قوليه:«والتأويل يكون بمعنى التفسير ، كقولك : تأويل هذه الكلمة على كذا»(8)
ويقول الزركشي في البرهان في أحد القولين :«ثم قيل: التفسير والتأويل واحد بحسب عرف الاستعمال»(9)

وقد ذهب فريق من أهل العلم إلى أن بينهما فرقا ، حيث ذهب طاش كبرى زادة في مفتاحه ، وهذا في مبحـــث التفسير والتأويل إلى هذا ، حيث قال:« واعلم أن التفسير من الفسر ، وهو البيان والكشف . ويقال: هو مقلوب ن السفر تقول :أسفر الصبح إذا أضاء .وقيل مأخوذ من التفسرة ، وهي اسم لما يعرف به الطبيب المرض. والتأويل أصله مـــن الأول وهو الرجوع ، فكأنه صرف الآية إلى ما تحتمله من المعاني»(10)

وذكر الطباطبائي في ميزانه مجموعة من الفروق القارة بين المصطلحين منها ، :« أن التفسير بيـــان معنـــى اللفظ الذي لا يحتمل إلا وجها واحدا والتأويل تشخيص أحد محتملات اللفظ بالدليل استنباطا »(11)

كما ذكر كذلك :« أن التفسير بيان المعنى المقطوع من اللفظ والتأويل ترجيح أحد المحتملات من المعاني غيـــر المقطوع بها»(12)

وذكر منها كذلك :« أن التفسير بيان دليل المراد والتأويل بيان حقيقة المـــراد مثالـــه قولـــه تعـــالى﴿إِنَّ رَبَّـــكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾(13) فتفسيره :أن المرصاد مفعال من قولهم :رصد يرصد إذا راقب، وتأويله التحذير عن التهاون بأمر الله والغفلة عنه»(14)

سبب التفريق بين المصطلحين:

قال الزركشي في سبب التفريق بين المصطلحين:«وكأن السبب في اصطلاح بعضهم على التفرقة بين التفسير والتأويل التمييز بين المنقول والمستنبط ليحمل على الاعتماد في المنقول وعلى النظر في المستنبط تجويزا له وازديادا وهذا من الفروع في الدين»(15)

التأويل في اصطلاح الأصوليين والمتكلمين والفلاسفة والمفسرين:

قبل أن نلج إلى ما جاء في الاصطلاح من تعريفات نشير إلى ما هو عليه عند بعضهم، وذلك في ارتباط مفهومه الاصطلاحي الشديد بالمفهوم اللغوي (التفسير ، المآل والمرجع)وبصفة خاصة مفهوم المرجع والمآل ، حتى إنك تكاد لا تميز بينهما فالمصطلح (التأويل)–حسبما ذهب إليه السحيباني– عند أغلب علماء العرب يدل على معنيي التفسير أو الرجوع والمآل(16) ، وهذا هو عينه المعنى اللغوي ، وقد ذهب سليمان الغصن في هذا الأمر ، المذهب نفسه حيث قال:«وردت شواهد كثيرة على استعمال التأويل معنى العاقبة والمآل والحقيقة ، فتأويل الأخبار بهذا المعنى هو نفس وقوع المخبر به ، ومصيره ومرجعه »(17) وقد ذكر الغصن أمثلة على هذا تثبت صحة ماذهب إليه في نظرية التأويل من حيث المفهوم المشار إليه(18) ، وقد ذكر ابن تيمية في الرسالة التدمرية في هذا الشأن أن التأويل:« بمعنى التفسير ، وهذا الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن ، كما يقول ابن جرير وأمثاله من المصنفين في التفسير»(19) ، ولعل ما جاء في تفسير الطبري من معنى المصطلح يدل على ذلك ، حيث جاء فيه: « وأما معنى"التأويل" في كلام العرب، فإنه التفسير والمرجع والمصير»(20) ، إلا أنه عند المتأخرين منهم أصوليين ومتكلمين ، وفقهاء وفلاسفة(21)، يرد بمعنىً قد جمعه ومثّله تعريف ابن تيمية حيث قال: «فإن التأويل في عرف المتأخرين من المتفقهة والمتكلمة والمحدثة والمتصوفة ونحوهم هو: صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى معنى المرجوح لدليل يقترن به.وهذا التأويل الذي يتكلمون عليه في أصول الفقه ومسائل الخلاف ، فإذا قال أحد منهم هذا الحديث أو هذا النص مؤول أو هو محمول على كذا ، قال الآخر : هذا نوع تأويل والتأويل يحتاج إلى دليل...»(22) ، كما أشار الشيخ في مقام آخر ، وهذا في الرسالة التدمرية إلى أن التأويل –بمعناه الذي قد ذكره في كتابه الإكليل نفسه– :« اصطلاح كثير من المتأخرين من المتكلمين في الفقه وأصوله»(23)ثم قال بعد هذا:«هذا هو الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات وترك تأويلها»(24)،وجاء في كتابه الرسالة التدمرية عن هذا أن:«الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة»(25)وذلك كما أشار هو نفسه لأن:« الفقها ء يعلمون تفسير ما أمر به ونهى(26) عنه لعلهم بمقاصد الرسول صلى الله عليه وسلم كما يعلم أتباع بقراط وسيبوبه ونحوها من مقاصدها ما لا يعلم بمجرد اللغة ولكن تأويل الأمر والنهي لا بد من معرفته بخلاف تأويل الخبر»(27) ، وقد أشار ابن تيمية منبها بأن هناك تأويلا مرفوضا نهى عنه الشارع الحكيم ، وهو ما كان القصد من ورائه الفتنة ، ولي أعناق الآيات لتحقيق المآرب الخبيثة ، ووصف هذه التأويلات بالفاسدة(28)

وقال الغزالي في التأويل إنه:«عبارة عن احتمال يعضده دليل ، يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر»(29)

وعرفه ابن قدامة حيث قال:«والتأويل صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح به لاعتضاده بدليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر»(30)

و عنه قال ابن رشد في كتابه فصل المقال:« ومعنى التأويل هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازة(31) من غير أن يخل في ذلك بعادة لسان العرب في التجوز من تسمية الشيء بشبيهه أو بسببه أو لاحقه أو مقارنه أو غير ذلك من الأشياء التي عدّدت، في تعريف أصناف الكلام المجازي»(32)

وهو عند الرازي ، كما عند الغزالي أبي حامد نفسه ، حيث قال:«والتأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر»(33)

وجاء في كتاب قطف الأزهار للسيوطي أنه :« من الأول وهو الرجوع إلى الأصل ، وذلك رد الشيء إلى الغاية المراة(34)منه ، علما كان أو فعلا»(35)

وقال عنه الطباطبائي في الميزان:« ...المراد من تأويل الآية ليس مفهوما من المفاهيم تدل عليه الآية سواء كان مخالفا لظاهرها أو موافقا ، بل هو من قبيل الأمور الخارجية ، ولا كل أمر خارجي حتى يكون المصداق الخارجي للخبر تأويلا له ، بل أمر خارجي مخصوص نسبته إلى الكلام نسبة الممثل إلى المثل (بفتحتين) والباطن إلى الظاهر »(36)

كما قال عنه كذلك أنه :«الحقيقة الواقعية التي تستند إليها البيانات القرآنية من حكم أو موعظة أو حكمة ، وأنه موجود لجميع الآيات القرآنية : محكمها ومتشابهها ، وأنه ليس من قبيل المفاهيم المدلول عليها بالألفاظ بل هي من الأمور العينية المتعالية من أن يحيط بها شبكات الألفاظ ، وإنما قيدها الله سبحانه بقيد الألفاظ تقريبا من أذهاننا بعض التقريب فهي كالأمثال تضرب ليقرب بها المقاصد وتوضح بحسب ما يناسب فهم السامع كما قال تعالى:﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾ (37) وفي القرآن تصريحات وتلويحات بهذا المعنى »(38)

ثم قال :« على انك قد عرفت فيما مرّ من البيان: أن القرآن لم يستعمل لفظ التأويل في الموارد التي استعملها– وهي ستة عشرة موردا على ما عدت– إلا في المعنى الذي ذكرناه »(39)

وقال عنه جميل صليبا في معجمه الفلسفي :«وإذا كانت الشريعة كما يقول بعضهم مشتملة على ظاهر وباطن لاختلاف فطر الناس وتباين قرائحهم في التصديق كان لا بد من إخراج النص من دلالته الظاهرية إلى دلالته الباطنية بطريق التأويل. فالظاهر هو الصور والأمثال المضروبة للمعاني، والباطن هو المعاني الخفية التي لا تنجلي إلا لأهل البرهان. والتأويل هو الطريقة المؤدية إلى رفع التعارض بين ظاهر الأقاويل وباطنها »(40)

المصطلح (التأويل) في عرف النحو وعرف الأدب:

إن المتتبع لمصطلح التأويل في عرف النحو ، يجده يكاد لا ينأى بنفسه عما هو عليه في عرف علم التفسير ، يقول الحموز في هذا: « ولست أذهب إلى أن الكلمة اكتسبت معنى جديدا في مؤلفات النحو يغاير معناها في التفسير لأن كثيرا من تأويلات النحويين يدور في فلك المعنى أو تأييد أحد المذاهب . ولست أنكر أيضا أن كثيرا من التأويلات يدور في فلك الأصل النحوي لتعزيزه والمحافظة عليه من تلك الشواهد التي تخرمه»(41)

قال أبو حيان التوحيدي عن التأويل ، وذلك في كتابه شرح التسهيل بأنه:«لا يمكن إلا إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة ، فيتأول...»(42)

وهو نفسه عند السيوطي حيث نقل ما ذكره أبو حيان في شرحه المذكور ، قال السيوطي:« قال أبو حيان في شرح التسهيل:"التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ، ثم جاء شيء يخالف الجادة ، فيتأول»(43)

وهذا تمام حسان يرى أن ظاهرة التأويل إنما لجأ إليه المتعاملون مع النصوص ، عند عدم تطابق القاعدة مع ما مسمع، ولأن النحاة كانوا حريصين على تفسير كل ما سمع في ظل القواعد والأصول المستقرأة(44)

ويقول الحموز عن التأويل :«وتشيع لفظة التأويل في مؤلفات النحو المختلفة . وهي تدور في فلك حمل النص على غير ظاهره ، لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي»(45) ، يلاحظ أن الحموز يرى أن التأويل آلية لغوية من شأنها أن تساعد اللغوي في استخراج المعنى المستور تحت جبة اللفظ الكاذب

وقد جاء في كتاب التأويل والترجمة أن التأويل أو والهرمينوطيقا :« نشاط معرفي موضوعه تأويل النصوص المقدسة، أي النصوص الدينية الإنجليزية ، وبعد ذلك أصبحت الهرمينوطيقا نشاطا معرفيا موضوعه تأويل كل النصوص مهما كانت طبيعتها... تعرف كذلك على أنها تأويل لكل نص يحتاج إلى تفسير وخصوصا في النقد التاريخي أو الأدبي ...وفي كل أشكال التعبير الإنشائي سواء أكانت مكتوبة أم شفاهية ، وكذلك الأعمال الفنية والروايات أو الحكايات الشعبية»(46).

وعرف ميشال فوكو الهرمينوطيقا أنها تلك المعارف والتقنيات التي تفك معناها الرموز(47)

ألفاظ مرادفة لمصطلح التأويل :

هذه مجموعة من الألفاظ درج النحاة على استعمالها عند تحليلاتهم النصوصَ ، فكانوا من حين لآخر يستعملونها وهم يقصدون هذا المصطلح ، فمن ذلك:التخريج ، الحمل ، التوجيه ، التقدير ، الاحتمال(48)

التأويل عند ابن الزبير الغرناطي:

المصطلح عند الغرناطي من خلال كتابه الملاك يبدو أن معناه لا يعدو أن يكون مرادا به معنى التفسير ، أو رد الشيء إلى أصل من أصول التعامل مع النص القرآني المراد درسه ، وهذا كاللغة مثلا ، وقد بدا لنا هذا من خلال تعاملنا مع الكتاب أنه كتاب في التفسير لولا الفرق بينه وبين كتب التفسير في تخصيص كتابه بما تشابه من آي الذكر المبين لفظا ، لذا فهو من هذا المنطلق كتاب خاص إذا ما قوبل بكتب التفسير ، وظهر لنا أن يحمل هذا على التفسير والمصطلح في عنوان الكتاب يشي بهذا ، لأن صاحب الملاك في ذكر عنوان الكتاب لم يزد على أن قال: (ولما تيسر بفضل الله تعالى المقصود من هذا الغرض ، بهر حسنا وكمالا ، ولاح في أفق التفاسير لنجومها هلالا ، سميته بكتاب : (ملاك التأويل ، القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل)(49) ، فيلاحظ أنه قد جعله هلالا في التفسير قد تميز من نجوم التفاسير ، ومن ذلك كذلك ما قاله في توجيه قوله تعالى ﴿الم﴾ [البقرة الآية 01] ، حيث قال: (أقول وأسأل الله توفيقه أن القول الوارد عنهم(الظاهر أنه يريد معشر المفسرين) في هذه الحروف المقطعة الواردة في أوائل السور على كثرته وانتشاره منحصر في طرفين:أحدهما القول بأنها مما ينبغي أن لا يتكلم فيه ويؤمن بها كما جاءت من غير تأويل ، والثاني : القول بتأويلها على مقتضى اللسان...لأن العرب تحديت بالقرآن...)(50) ، فيحمل كلامه هذا على أمرين : أحدهما عدم الرجوع أو الاكتفاء أو التسليم بظاهر النص ، وهو ما دل عليه قوله: (من غير تأويل) ، والأمر الآخر الرجوع والاحتكام إلى لسان العرب ، ومن خلال ما سبق يمكن القول إنه تعامل مع المصطلح في الملاك بمعنى الاستناد أو الاحتجاج والاحتكام ، كما أن المصطلح في نظرنا يعد دليلا إلى ما يمكن أن يؤول إليه معنى الآي بعد البسط والشرح والاحتكام.

وتجدر الإشارة إلى أن سعيدا الفلاح وهو ممن حقق الكتاب قد عده مفسرا ، وقد استند على ما قاله أبو حيان عن شيخه ابن الزبير من أنه كان مفسرا(51)

مظاهر التأويل النحوي عند الغرناطي:

لقد تجلى التأويل عند ابن الزبير الغرناطي وذلك بوصفه آلية من آليات تحليل الخطاب الضبابي في معالجته لقضية التشابه اللفظي في القرآن الكريم ومن خلاله إبراز الفرق بين تلكم الآي القرآنية المتشابه ، وقد خصصنا الحديث في هذا المقام عن التأويل النحوي فكيف هو عند الغرناطي؟

للإجابة على هذا التساؤل سقنا بعضا من آي القرآن التي عالج فيها الغرناطي وحلل موضوع التشابه اللفظي وسنبدأ بما يلي:

توجيه قوله تعالى﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِين﴾[الفاتحة الآية 02]

حيث أشار ابتداء أن القرّاء السبعة اتفقوا على الإتباع(52) في هذه الصفة العلية(رب العالمين) ، وإجرائها على ما قبلها، كما اتفقوا على الإتباع في جميع الصفات الواردة في هذه السورة ، وقد ذكر بعد ذكره أراء النحاة في ذلك أن الصفة إذا كانت مما لا يشارك فيها الموصوف غيره وكانت خاصة به وحده فالوجه فيها الإتباع ، أن ذلك مطرد في صفات الله تعالى لأنها تختص به دون سواه ، ذلك أن ربوبية العالمين إنما هي له وحده لا شريك له(53)

ولعلنا نستفيد من هذا التوجيه أن هذا المعنى النفيس وهو اختصاصه تعالى بهذه الصفة إنما دلت عليه في هذا السياق القرينة اللغوية(الإتباع) التي لا يمكن أن تؤديها غيرها

ثم استشهد على ذلك بقوله تعالى﴿ حم تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾[غافر الآيات 1 ، 2، 3] لأن الله تعالى وحده غافر الذنب ، وقابل التوب ، وشديد العقاب ، ذو الطول(أي : ذي القدرة والهيمنة لأن[الطول في الأصل: الامتداد في الشيء](54)

وقال الزركشي في البرهان«...وكذلك قوله تعالى: ﴿حم تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ. غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾[غافر الآيات01 ، 02 ،03](55) لما كان وصفه تعالى بـ {غَافِرِ الذَّنْبِ} وما بعده لا يليق بغيره لم يكن فيه إلا الإتباع...»(56)

ثم قال الغرناطي في هذا السياق دوما:(...وأما الإتباع فيما لم يقع فيه إلا صفتان من صفاته تعالى فأكثر من أن يحصى...) ، مستدلا بما ورد في سورة النجم على ذلك وهو قوله تعالى:﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ، وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾[النجم الآيتين43 ، 44] ، وكذا قوله تعالى بعد هذا﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى ، وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى ﴾[النجم الآيتين48 ، 49] حيث قال :(فورد في هذه الجمل الأربع الفصل بالضمير المرفوع بين اسم إن وخبرها ليحرز بمفهومه نفي الاتصاف عن غيره تعالى بهذه الأخبار ، وكان الكلام في قوة أن لو قيل:وأنه هو لا غيره وذلك أنه لما كان يمكن المباهت الجاحد ادعاء هذه الأوصاف لنفسه مباهتا ومغالطا كقول طاغية إبراهيم ، عليه السلام جوابا لإبراهيم، عليه السلام ، حين قال ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾[البقرة الآية 258] فقال الطاغية مباهتا ومخيلا لأمثاله: أنا أحيي وأميت ، فأوهم بفعلة يطلق عليها هذه العبارة مجازا بقتله من لم يستوجب القتل وتسريحه من وجب عليه القتل ، وهذا جار في هذه الجمل المفصول فيها بالضمير فأتى به لما ذكر ولم يرد هذا الضمير في قوله تعالى ﴿ وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى ﴾[النجم الآية45] لأن ذلك لا يتعاطاه أحد لا حقيقة ولا مجازا...)(57)

توجيه قوله تعالى﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيئِينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [البقرة الآية 61] وقوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيئِينَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾[آل عمران 21] وقوله تعالى﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللّهِ وَيَقْتُلُونَ الأَنبِيَاء بِغَيْرِ حَقٍّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾[آل عمران الآية 112]

حيث نكر الحق في مقام وعرِّف في الآخر أي في البقرة ، واختصاص الآية الأخيرة بجمع التكسير فيما جمع في الآيتين جمع سلامة ، فقيل :﴿النبيئين﴾ في الآيتين وقيل في هذه الأخيرة ﴿الأنبياء﴾ مكسرا ، ووجه ذلك عنده فيما يتعلق بالتنكير والتعريف هو أنه بعد العلم بأن المذكورين في الآيات الثلاث من بني إسرائيل قد اجتمعوا في الكفر والاعتداء أن هذه الآية الأخيرة لما كانت فيمن شاهد منهم أمر رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم ، وعاين تلك البراهين وتبين أنه الذي أخبر به موسى عليه السلام وغيره من الرسل صلى الله عليه جميعا وتكاثرت الأدلة في أمره ثم لم يظهر منهم إزاء ذلك إلا التمادي في الكفر والعناد بعد ما تبين لهم الحق كان الأنسب لفعلهم في كفرهم أن يعبر عنهم أنهم ارتكبوه بغير شبهة ولا سبب يمكن التعلق به فقوله تعالى ﴿بغير حق﴾ كأنه مرادف لأن لو قيل : بغير سبب ولا شبهة ، وذلك أوغل في ذمهم وسوء حالهم لأنهم لا يمكنهم في مرتكبهم تعلق بشيء ألبتة ولا أدنى شبهة ، ولما كانت الأولى في سورة البقرة إنما هي في سلفهم ممن لم يشاهد أمر الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ، وقد وقع الإفصاح فيها بكفرهم بعد تعريفهم بذكر آلاء ونعم ، وقد جاء فيها أن بعض تلك الأفعال أو أكثرها قد عفي عنهم فيها ولا شك أن بعضهم قد سلم نجا مما وقع فيه الأكثر من الكفر وقد أعربت آيات بذلك فيما ذكر بعدها من أن الكفر السابق عمومه فيهم جميعا ليس على ما يظهر منه ، وإنما رآه الغرناطي راجع إلى أكثرهم وعيه فقد دخله خصوص دلّ عليه قوله تعالى﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلاً ﴾[الأعراف الآية162] ، وقوله تعالى﴿ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ ﴾[التوبة الآية45] ورأى أنهم حتى وإن وصفوا من الكفر والعدوان ما وصفوا فليسوا في اقترافهم البهت والمجاهرة بالباطل وموالاة التمرد والاعتداء وحال معاينة البراهين كحُيَيْ بن أخطب(58)، وأشباهه من المعاصرين النبي صلى الله عليه وسلم ، والمعاينين أمره ، وعليه فقد ناسب حال أولئك الذين لم يشاهدوه ما وقع التعبير به من قوله تعالى﴿ بِغَيْرِ الحَقِّ﴾ لأن المعرّف لا يعلو إلى مرتبة المنكّر المرادف لقولك :بغير سبب ، كما أنه قد تقرر عندهم من كتابهم ما يتعلق بقتل النفس بغير حق قال تعالى﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة 45] (59)، وقد تقرر عندهم أيضا رجم الزاني المحصن وغير ذلك من الأحكام الواردة في كتابهم المنزل على موسى عليه السلام، وعليه فكيف ما كان فقد استقر عندهم ما يسوغ القتل بعد الإيمان ، وقد علموا أن الأنبياء عليهم السلام مبرؤون من ذلك كله ، لهذا فقوله تعالى ﴿ بِغَيْرِ الحَقِّ﴾ يرى الغرناطي أن معناه بغير وجه الحق المبرِّر القتلَ و(ال) للعهد في المسوغ المتقرر في شريعتهم ، وبهذا فقد افترق مقصد الآيتين ، وأما الأولى من آيتي آل عمران فخاصة بالمتمادين منهم على الكفر ، وهي عنده كالآية الثانية منهما وذلك فيما دلت عليه من التمرد والتمادي في الضلال وعليه فقد ناسبها التنكير كالآية التي بعدها ، وهما معا عند الغرناطي خلاف آية البقرة حيث إنه لم يتقدم في هاتين الآيتين ما تقدم فيها ولا حال المذكورين في هاتين كحال من ذُكِر في تلك(60)

هذا عن قضية تنكير الحق في مقام وتعريفه في آخر ، أم عن قضية جمع التكسير بالنسبة للأنبياء فكان توجيهه إياها بأن جمع التكسير يشمل أولي العلم(61) وغيرهم ، وجمع السلامة يختص في أصل الوضع بأولي العلم وإن وجدت في غيرهم فهي بحكم الإلحاق والتشبيه واستشهد على ذلك بقوله تعالى﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف الآية 04] ، ورأى أنه إذا تقرر هذا فورود جمع السلامة في قوله في سورة البقرة﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيئِينَ بِغَيْرِ الحَقِّ﴾ جاء مناسبا من جهتين:إحداهما شرف الجمع لشرف المجموع ، والثانية مناسبة زيادة المد لزيادة أداة التعريف في لفظ الحق(62) ، وأما الآية الأولى من سورة آل عمران فمثل الأولى في مناسبة الشرف ومناسبة زيادة المد للزيادة في الفعل العامل في اللفظ المجموع في قراءة من قرأ:﴿ يقاتلون﴾ ، ورأى أنه لما لم يكن في الآية الثالثة سوى شرف المجموع وكانت العرب تتوسع في جموع التكسير من حيث وقوعها على أولي العلم وغيرهم

جيء بالجمع هنا مكسرا لتحصل اللغتان حتى لا يبقى لمن تحداه القرآن حجة إذ هم مخاطبون بما في لغاتهم ، فلا يقصر في شيء من خطابهم على أحد الجائزين دون الآخر إلا ألاّ يتكرر ذلك(63)

توجيه قوله تعالى﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّاماً مَّعْدُودَةً﴾ [البقرة الآية 80]وقوله تعالى﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ ﴾ [البقرة الآية24]

حيث أجاب الغرناطي عن موجب اختلاف الوصف ، ففي البقرة (معدودة) ، وفي آل عمران (معدودات) ، وفي كلتا الآيتين الموصوف واحد وهو (أياما) ، فوجه الغرناطي ذلك بأن المجموع بالألف والتاء منحصر في أربعة أضرب :ثلاثة متفق عليها ، والرابع :مختلف فيه ، فأما الثلاثة المتفق عليها فذكر أنها: كل علم مؤنث نحو هند ودعد ، وكل مافيه تاء التأنيث لمذكر كان أو لمؤنث عاقل أو غير عاقل وذلك نحو طلحة وحمزة وشجرة ، وكل مصغر لغير العاقل وذلك نحو دريهم ودريهمات وما أشبه ذلك ، فهذه الضروب الثلاثة متفق عليها ، ونوع آخر مختلف فيه وهو كل اسم مُكَبّر لغير العاقل مذكرا كان أو مؤنثا لم يسمع فيه عن العرب جمع تكسير نحو حمام وحمامات وسبطر وسبطرات(64) ، وجمل سبحل وسبحلات(65)، وسرادق وسرادقات(66) ، وإيوان وإيوانات(67) ، وربحل وربحلات(68) ، أما إن سمع منهم شيء من هذا قد جُمع جَمْعَ تكسير فإنه يرى عدم جواز جمعه بالألف والتاء ، واستشهد برأي سيبويه في هذا حيث قال الأخير :(وقالوا جوالق وجواليق فلم يقولوا جوالقات حين قالوا جواليق)(69) ، ثمّ مضى ممهدا لتوجيه الآيتين السابقتين فرأى أن صفة كل مؤنث جارية عليه في حكمه من التأنيث إلا أنه استثنى من ذلك أربعة أضرب وهي فعلى وأفعل ، وفعلى فعلان ، وما يشترك فيه المؤنث من الصفات كمعطار ومذكار وميناث ، وما ينفرد به المؤنث كحائض وطامث ، فهذه الضروب الأربعة لا يجمع شيء منها بالألف والتاء وسائر ما يجري على المؤنث من الصفات لا يمتنع من ذلك ، وواصل في تمهيده ، ورأى أن ما يجمع جمع التكسير من مذكر غير عاقل قد يتبع بالصفة المفردة مؤنثه بالتاء وذلك كما يفعل في الخبر حيث يقال: ذنوب مغفورة ، وأعمال محسوبة ، واستشهد بقوله تعالى﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴾[الغاشية الآيات13 ، 14 ، 15 ، 16] ، وذكر أن منه قوله تعالى﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّاماً مَّعْدُودَةً﴾[البقرة الآية 80] ، حيث رأى في الوقت نفسه أن هذا الضرب قد يجمع بالألف والتاء مراعاة لمفرد هذا الجمع وارتأى أنه رغم كونه غير مطرد عند العرب ، إلا أنه فصيح وجعل منه قوله تعالى﴿ وَاذْكُرُواْ اللّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾[البقرة الآية 203] ، وفي الأخير يرى أن ما ورد في آية سورة البقرة من الإيجاز وفي الآية الأخرى من السورة نفسها من الإطالة ، فقوله تعالى في آية آل عمران ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلا أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ﴾[آل عمران الآية24] ، وقوله تعالى في البقرة تعالى﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ﴾[البقرة 24] ، وإخباره تعالى باغترارهم بقوله تعالى﴿ وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾[آل عمران الآية 24] ، وهذا بسط حالهم الذي حمل على سوء المرتكب(70) ، ورأى أنه لم يقع في سورة البقرة تعرض لشيء مما ذكر ، بل أوجز القول ولم تذكر علته، وعليه–كما رأى الغرناطي–فقد فناسب الإفراد(معدودة) الإيجاز ، وناسب الجمع(معدودات) الإسهاب، ورأى أنه لو جمع في سورة البقرة ، وأفرد في سورة آل عمران ، أو أفرد فيهما ، أو جمع فيهما لما تناسبت الأحوال(71)

توجيه قوله تعالى﴿ قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الآخِرَةُ عِندَ اللّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة الآية 94]وقوله تعالى﴿ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [الجمعة الآية07]

أجاب الغرناطي عن علة تخصيص آية البقرة بقوله تعالى﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ﴾ ، وآية الجمعة﴿وَلَايَتَمَنَّوْنَهُ﴾ مع اتحاد الأخبار ، حيث رأى أن آية البقرة لما كان الذي ورد فيها جوابا لحكم أخروي يُستقبل فيما يأتي من الزمن ، وليس حاليا(يريد الزمن الحاضر) ، لأن الأخير فيه زعم المتحدَّث عنهم وهم اليهود ماهو إلا زعم مجرد واعتقادهم أن الأمر هو كذلك ، لهذا ناسبه النفي بما وضع له من الحروف لنفي المستقبل لأن لن يفعل-كما رأى-جواب سيفعل(72) ، أما فيما يخص ما جاء في سورة الجمعة فقد رأى أنه جواب لزعمهم أنهم أولياء الله من دون الناس ، وهذا حكم دنيوي ووصف حالي (حاضر) خالٍ من الاستقبال ، وعليه فقد ناسبه النفي بلا التي وضعت لنفي ما يأتي ، ورأى أنها قد تتعاقب مع (ما) التي لنفي الحال ، إلا أنه رأى أنه قد يفهم من (ما) نفي مجدد(73) الحال دون ما يتصل به فقد يقول القائل:ما يقوم زيد ، يريد ما يقوم اليوم ، ولا يريد أنه لا يقوم غدا و(ما) صالحة لهذا المعنى ، ثم عاد إلى إثبات توجيهه ورأى أن اليهود إنما أرادوا أنهم أولياء الله مستمرون على ذلك ، وإن تلك صفتهم في الحاضر وما يليه إلى آخر عهدهم بالحياة ، وبنوا على هذا أن تكون لهم الدار الآخرة خالصة من دون الناس كما قد زعموا ، فلما كان زعمهم هذا ، ناسبه نفي دعواهم وتكذيب زعمهم بحرف أنص(74) في نفي ذلك ، وأنه لا يقع منهم التمني في حالهم ولا فيما بعده أبدا ورأى أن قوله تعالى﴿ أَبَداً﴾ ، لا يحرز هذا المعنى ، وإنما يؤكده بأبلغ معنى ، حيث نفى بلا ، وأكد بالتأبيد ، فجاء كلٌّ على أعلى البلاغة(75)

توجيه قوله تعالى﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾ [البقرة الآية126] ، وقوله تعالى﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾[إبراهيم الآية35]

أجاب الغرناطي عن علة تنكير (بلد)في سورة البقرة ، وتعريفه في سورة إبراهيم بأداة العهد ، فوجه ذلك الغرناطي أن اسم الإشارة الذي هو (هذا) في سورة البقرة لم يقصد تبعيته اكتفاء بالواقع قبله من قوله تعالى ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ [البقرة الآية125] ، وكذا قوله تعالى﴿ وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ... ﴾ [البقرة الآية125] ، ورأى أن تعريف البيت حاصل منه تعريف(البلد) لا سيما بما تقدم من قول إبراهيم عند نزوله بولده ببيت الله الحرام ودعاءه أولا بقوله﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾ [إبراهيم الآية37] فتعريف البيت -حسبما ذكر الغرناطي-تعريف للبلد ، لذا فقد ورد اسم الإشارة غير مفتقر إلى التابع المبين جنسه وذلك كالذي يجري عادة في سائر أسماء الإشارة اكتفاء بما تقدمه مما يحصل منه مقصود البيان ، وعليه فقد انتصب (بلدا) مفعولا ثانيا وآمنا نعتا له ، واسمُ الإشارة مفعولا أولا غيرُ محتاج إلى تابع لقيام ما تقدم مقامه(76) ، ثم ذكر الغرناطي أنه لو تعرف لفظ (البلد) ههنا بالألف واللام، وجرى على اسم الإشارة لم يكن ليحرز بيانا زائدا كالذي أفاده عدمه ، بل رأى أنه يكون كالتكرار ، وروده على هذا النظم قد أفاد بلاغة في المقصود

أما ما ورد في سورة إبراهيم فقد رأى أنه لم يتقدم فيها ما يقوم اسم الإشارة مقام التابع المعرف بجنس ما يشار إليه ، وعليه لم يكن بدٌّ من إجراء البلد عليه تابعا له بالألف واللام على المعهود الجاري في أسماء الإشارة من تعيين جنس المشار إليه باسم جامد غالبا ، وانتصب اسم الإشارة المتبع على أنه مفعول أول و(آمنا) على أنه مفعول به ثان ، ورأى أنه لو عكس الأمر لما ناسب المقام ، كما ذكر أيضا أنه قد قيل في الوارد في سورة البقرة أنه أشار إليه قبل استقراره بلدا ، فأراد من الله جعل المكان الذي أشار إليه بلدا آمنا ، واكتفى بالإشارة إلى الموضع عن ذكره ، ومنه اسم الإشارة -حسب ما ذكر- مفعول أول ، و(بلدا) مفعول ثان ، و(آمنا) نعتا له ، وأشار إليه في سورة إبراهيم بعد استقراره بلدا فجرى (البلد) على اسم الإشارة نعتا له ، و(آمنا) مفعولا ثانيا(77)

الخاتمـــــــة :

وفي هذا نقول إن لمصطلح التأويل بمعناه العام مفهوما حقيقيا استعيض به معنى سرابي له غرضه عند صاحب النص ، فهو يُكتسب من خلال العلم الذي يندرج تحته المؤوّل ، إلا أن مفاهيمه تلتقي عند نقطة واحدة هي الكشف عـــن المعنى الحقيقي الذي لا يشي به اللفظ ، وإنما تشي به وسائل أُخَرُ لا تتجاوزه إلى غيره، ويكون ذلـــك بالاســـتناد إلـــى خارج النص أو من داخل النص نفسه ، المهم أنه آلية تعين المحلل اللغوي على عدم الانغلاق والتقوقع في بنية الـــنص وحده ، أو الانسياق وراء سلطة خزان المعنى وهذه بعض تجلياته وإسقاطاته عند ابن الزبير الغرناطي في كتابه مـــلاك التأويل.

الإحـــــالات:

1. ينظر تأويل المتشابه عند المفسرين لمحمد عباس الجبـــوري ، أطروحـــة دكتـــوراه ، جامعـــة الكوفـــة ، كليـــة الفقـــه ، ذا الحجة1429هـــ/ كانون الول 2008م ص16 ، 17

2. ينظر ما قاله الزركشي في البرهان ، حيث قال:«قال الإمام أبو القاسم محمد بن حبيب النيسابوري رحمه الله: وقد نبـــغ فـــي زماننا مفسّرون لو سئلوا عن الفرق بين التفسير والتأويل ما اهتدوا إليه، لا يحسنون القرآن تلاوة ، ولا يعرفون معنى الســـورة أو الآية ، ما عندهم إلا التشنيع عند العوام، والتكثر عند الطغام ، لنيل ما عندهم من الحطام، أعفوا أنفسهم من الكد والطلب ، وقلوبهم من الفكر والتعب ؛ لاجتماع الجهال عليهم ، وازدحام ذوي الأغفال لديهم ، لا يكفون الناس من السؤال، ولا يأنفون عن مجالســـة الجهال، مفتضحون عند السَّبْر والذَّواق، زائغون عن العلماء عند التلاق ، يصادرون الناس مصادرة الســـلطان ، ويختطفـــون مـــا عندهم اختطاف السرحان، يدرسون بالليل صفحا ويحكونه بالنهار شرحا...» إلى آخر ما قاله عنهم ، ينظر البرهان للزركشي تح محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار التراث ، القاهرة ، ط03 1404هـــ 1984م ج2 ص152

3. لسان العرب لابن منظور ،دار المعارف ،القاهرة تح عبد الله علي الكبير ،محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشـــاذلي ،دط دت مج1 ص172 مادة(أول)

4. آل عمران الآية 07]

5. لإحكام في أصول الأحكام للآمدي بن محمد ، اعتنى بـــه عبـــد الـــرزاق عفيفـــي ، دار الصـــميعي ، الريـــاض ، ط01 ، 1424هـــ/2003م ج3 ص65

6. ينظر التأويل والترجمة مقاربات لآليات الفهم والتفسير ، تأليف جماعي ، إشراف إبراهيم أحمد ، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت–لبنان ، منشورات الاختلاف الجزائر ، ط01 ، 1430هـــ2009م ص96 ، 97

7. ينظر التأويل النحوي في القرآن الكريم لعبد الفتاح أحمد الحموز ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط1 1404هـــــ/1984م ج1 ص من 09 إلى 12 ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ، اعتنى به كل من محمد شرف الدين يالتقايا ، والمعلـــم رفعت بيلكه الكليسي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت–لبنان ، دط ، دت

مج1 ص334 ، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لأحمد بن مطفى الشهير بطاش كبـــرى زادة ، دار الكتـــب العلمية ، بيروت–لبنان ، ط01 1405هـــ/1985م مج2 ص530 ، 531 ، 532

8. تفسير الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان للقرطبي ، تح عبد الله بـــن عبـــد المحســـن التركـــي بمشاركة محمد رضوان عرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت–لبنان ، ط01 1426هـــ/2006مج5 ص25

9. البرهان في علوم القرآن للزركشي ج2 ص149 ، علما أنه يرى أن الأصح تغايرهما ،ينظر المصدر السابق نفسه

10. مفتاح السعادة مج2 ص530
11. الميزان في تفسير القرآن للطباطبائي ، دتح ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت–لبنان ، ط01 1417هـ/1997م ج3 ص53
12. المصدر السابق نفسه
13. [الفجر الآية 14]
14. المصدر السابق نفسه
15. البرهان في علوم القرآن للزركشي ج2 ص172
16. ينظر التأويل في غريب الحديث من خلال كتاب النهاية لابن الأثير لعلي لبسحيباني ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط01 1430هـ/2009م ص145 ، 146
17. موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة للغصن ص491
18. المرجع السابق نفسه ص من 491 إلى 496
19. الرسالة التدمرية لابن تيمية ، دتح ، مكتبة السنة المحمدية ، 5 شارع سامي البارودي (حسن الأكبر)دط ، دت ص33
20. جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري ، تح عبد الله بن عبد المحسن التركي ، دار هجر ، القاهرة ، ط01 1422هـ/2001م ج5 ص222
21. ينظر التأويل في غريب الحديث ص 151 ، 152
22. الإكليل في المتشابه والتأويل لابن تيمية ، اعتنى به محمد الشيمي شحاته ، دار الإيمان ، الإسكندرية دط ، دت ص27
23. الرسالة التدمرية لابن تيمية ص33
24. المصدر السابق نفسه
25. المصدر السابق نفسه ص34
26. هكذا أثبت اللفظ في متن الكتاب ، ولعل الصواب أن يقال نهي بالبناء لغير الفاعل ليكون أكثر وضوحا
27. المصدر السابق نفسه
28. ينظر المصدر السابق نفسه ص24 ، 25، وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن هذا النهج ، فعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تلا قوله عزّ من قائل﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آَيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آَمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران الآية 07]، « فقال:[إذا رَأَيْتُم الذين يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ منهُ فاعلموا أنَّهُم الذين عَنَى اللهُ فاحْذَرُوهُم] » صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان لعلي بن بلبان الفارسي ، تح شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط02 ، 1414هـ/1993م مج1 ص274
29. المستصفى من أصول الفقه لأبي حامد الغزالي ، تح حمزة بن زهير حافظ ، دن ، دط ، دت ج3 ص 88
30. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لابن قدامة المقدسي ، دتح ، دن ، دط ، دت ص92
31. جاء في طبعة أخرى مجازية وكلاهما صحيح الدلالة على الغرض المنوط بهما
32. فصل المقال لابن رشد ، اعتنى به ألبير نصري نادر ، دار المشرق ، بيروت–لبنان ، ط02 ، دت ص35

33. المحصول في علم الأصول لفخر الدين الرازي ، تح طه جابر فياض العلـواني ، مؤسسـة الرسـالة ، دب ، دط ، دت ج3 ص153
34. الأصح أن يقال المرادة منه ولعله من سهو النساخ
35. قطف الأزهار في كشف الأسرار للسيوطي ، تح أحمد بن محمد الحمادي ، وزارة الأوقاف والشـؤون الإسـلامية ، قطـر ،ط01 1414هـ/ 1994مج1 ص560
36. الميزان ج3 ص 54
37. [الزخرف الآيات 02 ، 03 ، 04]
38. لميزان ج3 ص 57
39. المصدر السابق نفسه
40. المعجم الفلسفي لجميل صليبا ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت–لبنان ، دط ، 1982م ج1 ص234
41. التأويل النحوي في القرآن الكريم ج1 ص13
42. التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي ، تح حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط01 1421هـ/2000م ج 4 ص300
43. لاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي اعتنى به محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية ،شارع سـوتير الأزاريطـة ،شارع قنال السويس الشاطبي ، دط ، 1426هـ/2006م ص 158
44. الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو–فقه اللغة–البلاغة لتمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، دط ، 1420هـ/2000م ص148
45. التأويل النحوي في القرآن الكريم لعبد الفتاح الحموز ص17
46. التأويل والترجمة ص 97
47. ينظر المرجع السابق نفسه ص 98
48. ينظر التأويل النحوي في القرآن الكريم ج1 ص17 ، 18 ، 19
49. ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل لابن الزبير الغرناطي اعتني بـه عبـد الغني محمد علي الفاسي ،دار الكتب العلمية ،بيروت–لبنان دط ، دت ،ج1 ص 09
50. المصدر السابق ج1 ص22
51. ينظر ملاك التأويل تح سعيد الفلاح د،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،ط1 1403هـ/1983م ،ط2 1428هـ/2007م ج1 ص88 ، 89
52. الإتباع المراد به إجراء اللفظة الموالية لفظة أخرى على حكمها الإعرابي أما القطع فعكس ذلك
53. ينظر المصدر السابق نفسه ص159 ، 165
54. ملتقى أهل الحديث ، د/سعيد جمعة من أسماء الله الحسنى غافر ، غفار ، غفور–مقاماتها ودلالاتها في القرآن الكريم : http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=14859 . 2013/07/13 18:26
55. تمامها قوله تعالى﴿ حم تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾

56. البرهان في علوم القرآن للزركشي ،ج2 ص449
57. ملاك التأويل تح سعيد الفلاح د،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،ط1 1403هـ/1983م ،ط2 1428هـ/2007م ج1 ص166
58. حيي بن أخطب النضري: جاهلي من الأشداء العتاة كان ينعت بسيد الحاضر والبادي أدرك الإسلام وآذى المسلمين فأسروه يوم قريظة ثم قتلوه توفي سنة 05هـ الأعلام للزركلي ، دتح ،دار العلم للملايين ، بيروت–لبنان ، ط05 أيار/مايو 2006ج 2 ص 292
59. ﴿فيها﴾ أي التوراة كما ذكر الغرناطي
60. ينظر ملاك التأويل تح سعيد الفلاح د،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،ط1 1403هـ/1983م ،ط2 1428هـ/2007م ج1 ص 214 ، 215 ، 116 ، 217
61. يريد الغرناطي من أولي العلم ، وغيرهم العاقل وغير العاقل
62. لعله يريد زيادة الياء والنون–بما أضفته الياء على مدة همز نبيء وهو هنا مد واجب–عن الكلمة الأصل التي هي نبيء وزيادة (ال) التعريف عن كلمة حق ، وما من شك أن في كلا الزيادتين اللفظيتين زيادةً معنوية
63. ينظر ملاك التأويل تح سعيد الفلاح د،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،ط1 1403هـ/1983م ،ط2 1428هـ/2007م ج1 ص 217 ، 218 ، جاء في البحر المحيط لأبي حيان :" ولا فرق في الدلالة بين النبيين والأنبياء لأن الجمعين إذا دخلت عليهما أل تساويا بخلاف حالهما إذا كانا نكرتين لأن جمع السلامة إذ ذاك ظاهر في القلة وجمع التكسير على أفعلاء ظاهر في الكثرة " البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي تح عادل أحمد عد الموجود وعلي محمد معوض دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط01 1413هـ/1993م ج1 ص 399 ، ويقول السمرائي عن لفظتي الحق ، وحق :« ثم أن الإختلاف بين ذكر كلمة (بغير حق) و(بغير الحق) تدل على أن استعمال كلمة (الحق) معرّفة تعني الحق الذي يدعو للقتل فهناك أمور يستحق بها القتل. أما استعمال (بغير حق) نكرة فهي تعني لا حق يدعو إلى القتل ولا إلى غيره. فإذا أراد تعالى أن يبيّن لنا العدوان يذكر (بغير حق) » لمسات بيانية لفاضل السمرائي محاضرات المكتبة الشاملة إعداد أبو عبد المعز ص763
64. سبطر :(السِّبَطْرُ،كهِزَبْر:الماضِي)،قاله اللَّيث،والسِّبَطْر:(الشَّهْمُ)المِقْدَام(و)السِّبَطْر:(السَّبْطُ الطَّوِيلُ)المُمْتَدّ.(و)السِّبَطْر:من نَعْت (الأَسَد) بالمَضَاءِ والشِّدّة.يقال:هو أَسَدٌ سِبَطْرٌ ، أَي(يَمْتَدُّ عِنْدَ الوَثْبَةِ) تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي تح عبد الكريم العزباوي ، مادة (سبطر) ج 11 ص495 ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ط1 1427هـ/2000م
65. السَّبَحْلُ ، كقِمَطْرٍ : الضَّخْمُ مِنَ الضَّبِّ ، والْبَعِيرِ ، والسِّقاءِ ، والْجَارِيةِ) القاموس المحيط للفيروز آبادي ص 1026،دار الكتب العلمية ،بيروت –لبنان ،ط22007م/1428هـ
66. (السُرادِق ما يُدار حول الخَيْمة من شُقَقٍ بلا سَقْف) المغرب في ترتيب المعرب لابن المطرز مادة (سردق) ج1 ص394 تح محمود فاخوري و عبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد ،حلب سورية، ط1 1399هـ/1979م
67. (...والإيوانُ والإوان بكسر أولهما الصُفَّة العظيمة–الظلة والبهو الواسع العالي السقف كما هو في المعجم الوسيط مادة صفف، ص 517– كالأزج ، بناء مستطيل مقوس السقف كما هو في المعجم الوسيط مادة أزج ص15،المعجم الوسط تأليف جماعي ،دار الدعوة ،استنبول تركيا،ط2 1980،– ومنه إيوان كسرى... مختار الصحاح للرازي مادة(أون) ص 34 ،دار ومكتبة الهلال ،بيروت، لبنان ،دط ، 1988

68. الرِّبَحْلُ ، كقِمَطْرٍ : التَّارُّ(التارُّ الممتلئ البدن كما في اللسان مادة ترر) في طُولٍ ، أو التَّامُّ الْخَلْق ، أو العَظِيمُ الشَّأْنِ ، مِن النَّاسِ والإِبِلِ، القاموس المحيط للفيروز آبادي ،،دار الكتب العلمية ،بيروت –لبنان ،ط22007م/1428هـ ص1017

69. الكتاب لسيبويه تح عبد السلام محمد هارون ،مكتبة الخانجي ،القاهرة،دط،1412هـ/1992م، ج3 ص 615 ، (الجِوالِقُ بكسرِ الجيمِ واللامِ وبضمِّ الجيمِ وفتح اللامِ وكسرِها : وعاءٌ) القاموس المحيط للفيروز آبادي ،،دار الكتب العلمية ،بيروت –لبنان ،ط22007م/1428هـ ص886

70. قال ابن عاشور :(أي ما تقوّلوه على الدِّين وأدخلوه فيه ، فلذلك أتي بفي الدالة على الظرفية المجازية . ومن جملة ما كانوا يفترونه قولهم:(لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة) ، وكانوا أيضاً يزعمون أنّ الله وعد يعقوب ألاّ يعذّب أبناءه)التحرير والتنوير ج3 ص 211. الدار التونسية للنشر ،تونس ،والمؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر،دط ،1984م

71. ينظر ملاك التأويل تح سعيد الفلاح د،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،ط1 1403هـ/1983م ،ط2 1428هـ/2007م ج1 ص224 ، 225 ، 226 ، 227

72. لعله يريد أن (السين) تفيد المعنى نفسه الذي تفيده (لن) من استقبال زمن الحدث

73. اللفظ مثبت هكذا في المتن لكن لعل الأولى أن يقال مجر ليستقيم المعنى

74. يبدو أن الغرناطي قد سبق الكثير في إشارته إلى مصطلح النصية ، وإن قصد بها اللفظ لا النص كليةً ، لكن لا نشك في دور الجزء داخل الكل ، لأنه إذا كان هناك حرف أنص مسوقا مع حرف أنص آخر في متتالية لغوية ، فإنه يؤدي إلى نص نصي

75. ينظر ملاك التأويل تح سعيد الفلاح د،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،ط1 1403هـ/1983م ،ط2 1428هـ/2007م ج1 ص 227 ، 228

76. لعله يريد أن اسم الإشارة لا يفتقر إلى تابع من التوابع المعروفة كأن يكون بدلا أو نعتا...،وأنه قد ذكر قبله ما يقوم مقامه،ولعله هنا البيت ، قال تعالى﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَآ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة الآية 125] ، وعليه فإن اسم الإشارة مشار به إلى شيء معهود في الذهن ، ولعله هنا البيت المذكور في الآية هذه.

77. ينظر درة التنزيل وغرة التأويل للخطيب الإسكافي ، تح محمد مصطفى آيدين ، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية ، سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها ط01 1422هـ/2001م ، و ينظر ملاك التأويل ج1 ص 234 ، 235